ورقة تقدير موقف
2023

ورقة تقدير موقف

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

عمالة الأطفال في الأردن

الظاهرة تتمدد وسياسات المكافحة لا تتغير

إعداد:
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
برنامج المرصد العمالي الأردني

عمان, الأردن
حزيران 2023

www.phenixcenter.net

هذا التقرير من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب عمان.
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

تنوية:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية غير مسؤول عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير.

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

المرصد العمالي الأردني

يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعيا لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

المقدمة

جميع الجهود المبذولة
للحد من ظاهرة

عمالة الأطفال

في الأردن لم تستهدف
الأسباب الحقيقية التي تؤدي
الى ارتفاعها، وهو

الفقر.

يأتي اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال الذي يُصادف 12 حزيران من كل عام، فرصة للوقوف على حالة عمالة الأطفال في الأردن، ومراجعة السياسات التي ساهمت في زيادة الأطفال العاملين واستمرارها عند مستويات عالية، إذ تعد مكافحة عمالة الأطفال أحد العناوين الأساسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

ويُعد القضاء الفعلي على عمل الأطفال أحد المبادئ والحقوق الأساسية الأربعة في العمل لإعلان منظمة العمل الدولية الذي أعلنته عام 1998، إلى جانب تأكيد أهداف التنمية المستدامة 2030 على أولوية مكافحة عمالة الأطفال، إذ نصت الغاية السابعة من الهدف الثامن على «اتخاذ تدابير فورية لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025».

ويُقصد بالأطفال وفق التعريف الذي قدمته اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة من الأمم المتحدة عام 1989: «جميع الأشخاص الذين لم تُجاوز أعمارهم 18 عاما». وفي هذا السياق، جرى تقسيم الأطفال إلى شريحتين: الأولى تتمثل في الأطفال دون سن الـ16 عاما ويُحظر تشغيلهم بأي شكل من الأشكال، والشريحة الأخرى تتمثل في الأطفال الذين تُراوح أعمارهم بين (16 - 18) عاما ويُسمح بتشغيلهم في مهن بشرط ألا تكون خطرة ومضرة بالصحة وضمن شروط معينة.

واقع عمالة الأطفال في الأردن

على الرغم من أن قانون العمل الأردني يحظر تشغيل من هم تحت سن الـ16 عاما بأي صورة من الصور، ويحظر أيضا تشغيل الأطفال بين سن 16 - 18 عاما في الأعمال الخطرة، إلى جانب انسجام التشريعات الوطنية في مجال عمل الأطفال بشكل كبير مع المعايير الدولية ذات العلاقة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك، فوفق أحدث الإحصاءات المتوافرة في الأردن لعام 2016 التي أعدتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل، فإن أكثر من 75 ألف طفل في الأردن منخرطون في مجال عمالة الأطفال، منهم 45 ألفا يعملون في مهن خطرة.

75 ألف
طفل في الأردن منخرطون في مجال عمالة الأطفال.

ويتوقع أن يكون هذا العدد قد زاد بشكل ملموس، نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والتي ارتفعت من 15.7 بالمئة الى 24.0 بالمئة خلال السنوات العشر الماضية. ما أدى إلى دخول المزيد من الأطفال إلى سوق العمل. ويعود وصول أعداد عمالة الأطفال في الأردن لتلك المستويات إلى عدة أسباب، أبرزها: تفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، إضافة إلى تراجع مؤشرات العدالة الاجتماعية التي نجمت بشكل أساسي عن تنفيذ سياسات اقتصادية لم تأخذ بالاعتبار النتائج والآثار الاجتماعية لهذه السياسات التي ركزت خلال العقود الماضية على تحرير الاقتصاد الوطني، والإمعان في تنفيذ سياسات مالية وضريبية غير عادلة، حيث التوسع في فرض الضرائب غير المباشرة التي أرهقت القوة الشرائية للعديد من الأسر، إلى جانب تدني مستويات الأجور وبقائها على حالها مقابل الارتفاعات التي تطرأ بين فترة وأخرى على أسعار السلع والخدمات الأساسية.

وأدى ذلك على أرض الواقع إلى تراجع مستويات المعيشة لقطاعات واسعة من الأسر الأردنية، برزت مؤشراتها بشكل واضح في ازدياد رقعة الفقراء، فالمؤشرات الرسمية ذات العلاقة تُفيد بأن نسبة الفقر في الأردن ارتفعت من (13.3) بالمئة في عام 2008 إلى 15.7 بالمئة في عام 2017 ثم وصلت (24) بالمئة في العام الماضي، وفق إحصائيات الحكومة، إلى جانب أن البنك الدولي يقدر معدلات الفقر ب 35 بالمئة.

يضاف الى ذلك، أن البيئة المدرسية في المدارس الحكومية ما زالت غير جاذبة لقطاعات واسعة من الطلبة، ما يُشجعهم أكثر فأكثر على الانسحاب من المدارس.

وتكمن المشكلة الأساسية في أن جميع الجهود المبذولة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن لم تستهدف الأسباب الحقيقية التي تؤدي الى ارتفاعها، وهو الفقر، إلى جانب استمرار الحكومة في تطبيق السياسات ذاتها التي أدت إلى زيادة معدلات الفقر. ونظرة سريعة على بعض المؤشرات الاجتماعية ذات العلاقة تدل على أن مستويات المعيشة لدى العديد من الأسر الأردنية ضعيفة..

فوفق المؤشرات الإحصائية الصادرة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2021، فإن ما نسبته (55) بالمئة من العاملين المشتركين في الضمان الاجتماعي تبلغ أجورهم الشهرية (500) دينارا فما دون، وهذا المستوى من الأجور منخفض جدا إذا ما قورن بمستويات خط الفقر في الأردن، فالأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعامي 2017 و2018 تُشير إلى أن قيمة خط الفقر المطلق تبلغ (100) دينارا للفرد شهريا، في حين أن خط الفقر للأسرة المعيارية يقارب الـ(480) دينارا شهريا. ويتوقع أن يكون قد ارتفع في ضوء ارتفاع مستويات التضخم خلال السنوات الخمس الماضية.

التوصيات

1. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي طُبقت وما تزال تُطبق في الأردن منذ عقود، وأدت إلى زيادة معدلات الفقر، إذ أن معظم الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر فقيرة، تدفعها الحاجة إلى إخراج أطفالها من مقاعد الدراسة أو التغاضي عن تسربهم من المدارس بهدف المساهمة في توفير مداخيل إضافية تساعدها على تلبية الاحتياجات الأساسية.
2. تطوير منظومة الحماية الاجتماعية بحيث تصبح عادلة وتوفر الحياة الكريمة للجميع، وبخاصة الفقراء، وإعادة النظر بمستويات الأجور باتجاه رفعها بما يتناسب مع المستوى المعيشي في الأردن.
3. تطوير العملية التربوية والتعليمية خلال المرحلة الأساسية للحد من عمليات تسرب الأطفال من مدارسهم.
4. تشديد الرقابة من قبل الجهات الرسمية المعنية على الأماكن التي تتركز فيها عمالة الأطفال وبخاصة الخطرة، وتفعيل تطبيق القوانين التي تحظر تشغيل الأطفال، ووضع عقوبات رادعة بحق المخالفين وعدم الاكتفاء بدفع غرامات بسيطة، إلى جانب تفعيل الحملات التوعوية حول الآثار السلبية الناجمة عن عمل الأطفال.
5. ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته حيال اللاجئين السوريين، للحؤول دون اضطرارهم لدفع أطفالهم إلى سوق العمل لمساعدة أسرهم في تغطية نفقاتهم الأساسية.
6. تحديث الإحصاءات المتعلقة بأعداد عمالة الأطفال في الأردن ليتم تقييم حالتها بشكل أدق.

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 516 44 91
Fax: +962 6 516 44 92
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

PhenixCenter

@LaborWatchJo
www.labor-watch.net